تنفيذا لتوصيات «لجنة تقصي الحقائق»

إجـــــراءات حـكـومـيـة جـــادة لـسـرعـة تعويض وإنـصـاف الـمـتـضـررين مـن الأحـداث

انطلاقاً من التوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى بسرعة معالجة الأضرار الناتجة عن الأحداث المؤسفة التي شهدتها مملكة البحرين خلال العام الماضي، وتنفيذا لتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، تحرص الحكومة الموقرة على الإسراع في تنفيذ هذه التوصيات ولا سيما المتعلقة منها بتعويض المتضررين من الاحداث، وذلك بهدف انصاف هؤلاء المتضررين وجبر الضرر عنهم لتهيئة الاجواء المناسبة لعملية المصالحة الوطنية وتجاوز آثار الازمة وبدء صفحة جديدة من العمل الوطني.

إشادة واسعة بالإجراءات والخطوات المتخذة لإنجاز هذه المهمة

○ وزير العدل.

وفي هذا الإطار تعمل الحكومة الموقرة بشكل حثيث وجاد على تنفيذ توصيتي تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق رقمي ١٧٢٢ (ك) و١٧٢٢ (ي) المتعلقتين بتعويض ضحايا سوء المعاملة، وتعويض عائلات الضحايا المتوفين.

وقامت الحكومة بتنفيذ جزء من التوصية (ك) للجنة، والتي تنص على تعويض كل ضحايا التعذيب وسوء المعاملة والحبس الانفرادي، وتنفيذ جزء من التوصية (ي) التي تنص على تعويض عائلات الضحايا المتوفين بما يتلاءم مع جسامة الضرر، والباقي في طور التنفيذ وفق ما أكدته مراسلات الحكومة مع اللجنة الوطنية المعنية بمتابعة تنفيذ وتطبيق توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق.

وكانت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق قد رحبت في تقريرها بالمرسوم الملكي رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ بإنشاء صندوق تعويض المتضررين بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١١، والذي صدر عن عاهل البلاد المفدى قبل صدور توصيات اللجنة.

ولتنفيذ التوصيتين الواردتين في تقرير اللجنة المستقلة هناك ثلاث آليات حيث صدر أولا عن عاهل البلاد المفدى المرسوم رقم ١٣ لعام ٢٠١٢ بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠١٢م، بشأن نظام عمل الصندوق الوطني لتعويض المتضررين، وفيما بعد واستجابة لمقترحات اللجنة الوطنية للإسراع في تعويض المتضررين أعلن المجلس الأعلى للقضاء بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٢، انشاء محاكم متخصصة للنظر في دعاوى التعويضات، كما أطلقت وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف مبادرة التسوية المدنية والتي تمكن المتضررين من تسوية مطالبهم بشكل توافقي.

وفيما يتعلق بالمرسوم رقم ١٣ لعام ٢٠١٢، المتعلق بنظام عمل الصندوق الوطني لتعويض المتضررين، سيتم إدارة هذا الصندوق من قبل لجنة جديدة تتكون من خمسة أشخاص يتم تعيينهم من قبل المجلس الأعلى للقضاء.

وتقوم اللجنة بتلقي ودراسة جميع طلبات التعويض وهي أيضاً مخولة بمنح أي شكل من أشكال التعويض الذي تراه مناسباً، فقد تمنح تعويضا ماليا أو تطلب تقديم اعتذار رسمي إلى الضحية أو تطلب أخذ خطوات من قبل الجهة المعنية للتأكد من أن هذه الاعتداءات لا تحدث مرة أخرى.

وصُمم المرسوم رقم ١٣ لعام ٢٠١٢ بشأن تعويض المتضررين بناء على أفضل الممارسات الدولية لتعويض الضحايا في جميع أنحاء العالم ومبادئ الأمم المتحدة الأساسية والتوجيهات بشأن الحق في الإنصاف والتعويض لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الدولية والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي.

وتتعلق الالية الثانية لتنفيذ توصيتي اللجنة المستقلة والتي أعلنها المجلس الأعلى للقضاء بتاريخ ٢٧ فبراير من خلال انشاء محاكم متخصصة للنظر في دعاوى التعويضات حيث ستسرع هذه المحاكم عملية الدعاوى المرفوعة ضد الدولة، وذلك بالنظر إلى أنه يشترط على صندوق التعويض تقديم قرار جنائي ضد أي شخص قبل طلب التعويض، ولكن فيما يتعلق بالشكاوى ضد الدولة (بدون معرفة اي متهم شخصياً) فأن أية تسوية مدنية ستكون متطلبة على الهيئة المعنية والتي من الممكن ان تستغرق وقتاً طويلاً.

أما الآلية الثالثة التي أطلقتها وزارة العدل والشؤون الاسلامية والاوقاف لتسريع تسوية الدعاوى خارج المحاكم، وهي مبادرة التسوية المدنية حيث ستمكن المتضررين من تسوية مطالبهم بشكل رضائي. والمستفيدون من هذه المبادرة هم عائلات المتوفين والاشخاص ذوي الاصابات الجسدية من العام الماضي أو أي شخص يتوجب عليه اللجوء للمحاكم المدنية ضد الدولة لحصوله على أي تعويض كان.

وهدف هذه المبادرة تسوية المطالب بأسرع وقت ممكن خلال أشهر. وستتم عملية التعويض بناء على المبالغ المعتمدة قانونياً لحالات الوفاة أو الاصابة.

وفي سياق الاجراءات والخطوات الحكومية المتواصلة لتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق، أكد وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف الشيخ خالد بن علي آل خليفة أن مملكة البحرين ماضية بكل إيمان وعزم في طريق تجاوز آثار الأحداث المؤسفة التي شهدتها، والمضي قدماً نحو بناء المستقبل الواعد المشرق بالأمل للوطن بجميع أبنائه الأعزاء مؤكدا أن البحرين ستبقى بيتنا الذي يضمنا جميعاً.

وقال وزير العدل في مقابلة سابقة مع وكالة أنباء البحرين، ان مبادرة التسوية المدنية التي أطلقتها وزارة العدل سيتم بموجبها صرف تعويضات مباشرة للمتضررين كتسوية بشكل رضائي، وهي تأتي انطلاقاً من التوجيهات الملكية السامية بسرعة معالجة الأضرار الناتجة عن الأحداث الأخيرة بتعويض المتضررين منها، وفي ضوء توصية اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وحرصاً من الحكومة على الإسراع في تنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، ورغبة منها في حصول المتضررين على التعويض المناسب من دون تأخير.

وأوضح معاليه أن مبادرة التسوية المدنية التي سيتم بموجبها صرف تعويضات مباشرة للمتضررين كتسوية بشكل رضائي «لن تخل بحق من لا يقبل من المتضررين بالتسوية المطروحة باللجوء إلى القضاء المدني وبما لا يؤثر على أية مساءلة جنائية»، فليس من شأن هذه المبادرة أن تثبت المسئولية الجنائية أو تنفيها لأن هذا الأمر متروك للقضاء ليقول كلمته الفصل في هذا الشأن.

وأكد أن العمل جار الآن لتجهيز مكتب بالوزارة لاستقبال الراغبين في التسوية الرضائية، ذاكراً أن هذه المبادرة تشمل كل المتضررين في نطاق ما تناوله تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق، مضيفاً أن الغاية من مشروع التعويض المباشر هو الإسراع في عملية التعويضات للراغبين، لما يشكله هذا الأمر من أولوية، والذي تمت صياغته وفقاً للمبادرة التي تقدمت بها اللجنة الوطنية المعنية بتنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق.

وأوضح أن مشروع المبادرة منفصل عن أعمال وإجراءات الصندوق الوطني لتعويض المتضررين، فالأول يفتح الباب للراغبين في تسوية مدنية تتم بشكل رضائي من دون إخلال بأي مساءلة جنائية، فيما اشترط المرسوم بقانون بإنشاء صندوق وطني لتعويض المتضررين لصرف التعويض صدور حكم جنائي نهائي من المحكمة المختصة بإدانة من يُنسب إليه التسبب في الضرر المشكو منه. وفي موازاة ذلك أعلن المجلس الأعلى للقضاء تخصيص غرفه بالمحكمة الكبرى والمحكمة الصغرى لنظر دعاوى التعويض عن الأحداث التي مرت بها المملكة العام الماضي، بغية ضمان تحقيق الإسراع في النظر والفصل في أية دعاوى بهذا الخصوص.

وأضاف أن الغاية من مشروع التعويض المباشر عن طريق الإجراءات الإدارية هو الإسراع في عملية التعويضات لما يشكله هذا الأمر من أولوية وأهمية كبيرة وخاصة، والذي تم صياغته وفقاً للمبادرة التي تقدمت بها اللجنة الوطنية المعنية بتنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق.

من جهته أشاد عضو مجلس النواب علي الدرازي بتجاوب الحكومة الموقرة وجديتها في تنفيذ توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق وتعاونها مع اللجنة الوطنية المعنية بمتابعة تنفيذ التوصيات من اجل الاسراع في تنفيذ التوصيات المتعلقة بتعويض المتضررين من الأحداث التي شهدتها مملكة البحرين خلال العام الماضي.

وقال النائب الدرازي في تصريح خاص لوكالة انباء البحرين ان تجاوب الحكومة بشأن تنفيذ توصيات اللجنة المتعلقة بتعويض المتضررين من الاحداث كان واضحا جدا في الآونة الأخيرة ما يؤكد حرص الحكومة على سرعة انصاف المتضررين وجبر الضرر عنهم لتهيئة المناخ المناسب من أجل تحقيق المصالحة الوطنية.

وأضاف أن الحكومة تسعى إلى مساعدة العوائل والافراد المتضررين في اسرع وقت وترى أن ذلك من واجبها وذلك بهدف تحقيق الانصاف المطلوب لهؤلاء المتضررين مشيرا إلى ان الحكومة تعاونت بشكل واضح مع اللجنة الوطنية المعنية بتطبيق التوصيات واستجابت للعديد من المقترحات التي قدمتها اللجنة ومنها مبادرة التسوية المدنية التي أطلقتها وزارة العدل لتسريع تسوية الدعاوى خارج المحاكم بشكل رضائي والتي تهدف بالأساس إلى سرعة تعويض المتضررين وانصافهم بشكل عاجل.

بالشمع الأحمر

مركز إعلامي لمشروع الاتحاد

محمد مبارك جمعة
mubarak@yahoo.com

كنت قبل أيام أتابع ندوة بثتها قناة «العربية» حول اتحاد دول الخليج العربي والخيارات المطروحة لتنفيذ الاتحاد. الندوة شاركت فيها شخصيات رئيسية وجمهور شبابي. كان من بين من شاركوا السيد نبيل بن يعقوب الحمر مستشار جلالة الملك للشئون الإعلامية. وكان واضحاً أن مزاج الندوة انقسم إلى ثلاثة اتجاهات. الأول مؤيد بشدة لفكرة الاتحاد وما سوف يتمخض عنها من منافع لشعوب دول الخليج. الثاني من دولة الإمارات العربية المتحدة، وكان هو الآخر مؤيداً لكنه يرى أن فكرة الاتحاد تحتاج إلى نشاط منقطع النظير، وحركة اتصالٍ وتواصل بين دول المجلس، واستشهد بجهود الشيخ زايد رحمه الله، قائلاً إنه تفرغ بشكل تام لتحقيق فكرة اتحاد الإمارات، وقضى جلِ وقته في زيارات وإرسال المبعوثين. الثالث من سلطنة عمان، وكان نوعا ما متشائما من الفكرة أو لنقل غير مؤمن بجدواها لكونها انطلقت «فجأة» وكـ «ردة فعل» على حسب تعبيره.

أين أجد نفسي من بين المواقف الثلاثة؟

أجد نفسي بالطبع مع ما ذهب إليه مستشار جلالة الملك من طرح متفائل بالفكرة، وفي نفس الوقت أجد أن ما طرحه الضيوف الآخرون يستحق أن يؤخذ بعين الاعتبار. بمعنى، أن يكون لدينا تفاؤل البحرين بفكرة الاتحاد، وإقدام الإمارات على تنشيط الفكرة وحث الزعماء على تبنيها إعمالاً لمبدأ وفكر الشيخ زايد رحمه الله، وأن ننظر إلى وجهة النظر العمانية، فنأخذ بعين الاعتبار أي أضرار أو أسباب تدعو إلى التشاؤم كي نتغلب عليها، وكي نقنع المتشائمين بأنهم قد أخطأوا.

قال السيد نبيل الحمر في حديثه، إننا بالفعل نحتاج إلى حملة إعلامية تغطي فكرة الاتحاد. أتفق مع هذا الطرح، لكن ما أضيفه اليه أيضاً ألا تكون هذه الحملة الإعلامية اعتيادية، بمعنى ألا تصاغ بطريقة يشعر من خلالها المواطن الخليجي أن عليه أن يسلم بأمر واقع من دون أن يكون هناك ما يقنعه بالفعل. صحيح أن الغالبية العظمى من شعب الخليج يؤيد الاتحاد الخليجي بل وينتظره بفارغ الصبر، لكن المؤكد أيضاً أن هناك بعض المترددين أو المتشائمين لاعتقادهم أن فكرة الاتحاد لا تتجاوز الجانب العسكري، وبالتالي فهو يعتقد إنها تعتبر حامية للأنظمة أكثر من كونها نافعة للشعوب. ومن هنا تنبع الحاجة الملحة إلى تبيان مفصل لمنافع الاتحاد الخليج بشكل علمي، يحتاج المواطنون في كل أنحاء الخليج إلى التعرف على النقاط الإيجابية من الاتحاد. على سبيل المثال، بالإضافة إلى تعزيز القدرة العسكرية وتوحيد الجيش والتنسيق على مستوى السياسات الخارجية – وهو ما يعتبر بالطبع إنجازاً بحد ذاته – ما الذي سوف يضيفه الاتحاد اقتصادياً بشكل ينعكس على حياة المواطن؟ وما هي المنفعة المحلية والإقليمية والدولية أثناء التنقل باسم الكونفدرالية الخليجية؟ وما هي في الوقت نفسه المعوقات أو السلبيات وكيف يمكن التغلب عليها؟ هذه الأمور تتطلب النقاش الإيجابي في العلن.

حينما انتهى اجتماع دول مجلس التعاون الذي دعا فيه الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى فكرة الاتحاد، كنت أتحدث مع «بي بي سي» العربية على الهواء مباشرة. سألوني: لماذا الاتحاد الآن وفي هذه الظروف بالذات؟ قلت لهم: الاتحاد فكرة قديمة وليست وليدة اللحظة، وقد طرحها جميع دول مجلس التعاون في السابق كل بحسب الصيغة التي رآها مناسبة، ولربما جاء طرح الفكرة مجدداً الآن وبهذه القوة إدراكاً من قادة الخليج أنهم قد تأخروا كثيراً في تنفيذ هذه الفكرة التي أسس لها مجلس التعاون الخليجي والتي طمح إليها شعوب المنطقة منذ زمن بعيد.

وإنني أقترح هنا على السيد نبيل بن يعقوب الحمر، أن يبادر بجعل البحرين من الآن وحتى موعد انطلاق الاتحاد، مركزاً إعلامياً متحركاً لمشروع الاتحاد الخليجي في الداخل والخارج، من خلال تنظيم الحملات الإعلامية والندوات الجماهيرية المفتوحة والحوارات المباشرة، وفتح المجال للتعبير والنقد والاقتراح والإدلاء بالأفكار. ليتعاون تلفزيون البحرين مع بقية تلفزيونات المنطقة – وهنا المقترح أيضاً للشيخ فواز بن محمد – ولتتعاون مراكز الأبحاث والجامعات بقيادة البحرين في التواصل مع جامعات باقي دول الخليج من أجل تنظيم الندوات التي تجمع الطلاب والأساتذة ليستمعوا إلى آراء المحللين السياسيين الاستراتيجيين بشكل إيجابي حول الاتحاد الخليجي، وليكن هناك أخذ وعطاء وحوار وسجال.

صحيح أن المزاج العام في أغلب دول المنطقة يتفق مع الاتحاد وإن شاب التردد بعض المواقف، لكن لنستثمر الحالة الإيجابية السائدة لإقناع من لم يقتنع بعد حينما يستمع بنفسه إلى النقاط الكثيرة التي يسجلها الاتحاد لصالح شعوب المنطقة، وأن المعوقات الموجودة لا يمكن أن تكون سبباً في التشاؤم من الفكرة.

بكُلفة ٤ دنانير شهريا

«بتلكو» تقدم مكالمات غير محددة للهواتف المنزلية

أعلنت بتلكو، مزود خدمات الاتصالات الرائد في البحرين، عن عرض جديد دائم خاص بزبائن بتلكو في خدمة الخطوط الثابتة المنزلية، الذين أصبح اليوم بإمكانهم الاستمتاع بإجراء مكالمات غير محدودة من هواتفهم المنزلية إلى هواتف بتلكو الثابتة والموبايل ابتداءاً من ٤ د.ب شهرياً فقط.

ومقابل ٤ د.ب شهريا فقط، يمكن الزبائن الاستفادة من مكالمات غير محدودة عبر شبكات بتلكو لأي هاتف ثابت آخر. وعلاوة على ذلك، يمكنهم الاستفادة من مكالمات غير محدودة إلى خطوط الهاتف الثابتة والموبايل مقابل ٨ د.ب شهريا فقط.

وقد تم تصميم هذا العرض لتعزيز مجموعة منتجات وخدمات الخطوط الثابتة المنزلية الحالية وتمكين زبائن بتلكو لخدمات الهاتف الثابت المنزلي من الحديث بقدر ما يشاؤون من دون القلق من فواتير الهاتف المترتبة على ذلك.

وقد أوضح مدير عام العلاقات الصحفية بمجموعة بتلكو أحمد الجناحي أن شركة بتلكو تعمل على تصميم عروض وخاصة لجميع قطاعات الزبائن من أجل توفير المنتجات والخدمات التي تناسب متطلباتهم وضمان استفادتهم من أفضل قيمة مقابل ما يدفعونه من مال.

للاشتراك في الخدمة المضافة بقيمة ٤ د.ب والاستمتاع بمكالمات غير محدودة عبر خطوط بتلكو الثابتة أو الخدمة المضافة بقيمة ٨ د.ب لعدد غير محدود من المكالمات إلى خطوط بتلكو الثابتة والموبايل يرجى التفضل بزيارة أقرب محلات بتلكو أو الاتصال على ١٩٦.

تايلوس Tylos

مدرسة تايلوس الخاصة

فتح باب التسجيل
للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣

تعلن مدرسة تايلوس الخاصة بمنطقة البسيتين عن فتح باب التسجيل للعام الدراسي القادم للصفوف الخامس والسادس والسابع والثامن ، علماً بأن المقاعد محدودة .

للتسجيل يرجى مراجعة المدرسة خلال أوقات الدوام الرسمي لغاية نهاية مارس ٢٠١٢، ولمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بالمدرسة على الموقع الإلكتروني للمدرسة:

tylosschool.com

أو على هاتف ١٧٣٢٤١١٠ أو ٣٦١٢٤٤٤٥ .